برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات مكافحة الفقر في موريتانيا

د. الغوث ولد الطالب جدو العربي *

مقدمة

لم يتمكن الاقتصاد الموريتاني منذ الاستقلال وحتى اليوم من تحقيق فائض يتم استخدامه لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعود هذا الانسداد في آفاق التنمية إلي مجموعة من العوامل بعضها داخلي والآخر خارجي بالإضافة إلي بعض العوامل البنيوية ، بل إن تداخل مختلف هذه العوامل وتشابكها خلف وضعية اقتصادية صعبة نجد آثارها في السياسات المطبقة خلال الفترات التنموية المختلفة.

ويمكن التمييز من بين أمور أخري بين مجموعة من العوامل لعبت دورا أساسيا في كبح مسار التنمية، نذكر من ضمنها الظروف المناخية الصعبة المتمثلة في الجفاف الذي ضرب البلاد وما خلفه من تصحر وما انجر عنه من زحف للرمال والقضاء علي البنية التحتية المتدنية أصلا، يضاف إلي ذلك ضيق السوق الداخلي.

وتعتبر الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عاشتها موريتانيا في أواخر السبعينيات من القرن العشرين السبب الرئيسي الذي دفع الدولة إلي طلب الاستعانة بالأموال الأجنبية. وكان لتلك الظروف تأثير علي مستوي الأسعار المحلية، إلا أن معدلاتها كانت عادية بالنسبة للتضخم الذي يسود العالم.

ويعود ذلك إلي مراقبة السلطات للأسعار من جهة ، وتحمل الدولة عبء دعم السلع الأساسية من جهة أخري، كما ازدادت أعباء الديون الخارجية ، وتزايد العجز في ميزانية الدولة مع تدني حصيلة الصادرات خصوصا خامات الحديد.

ومن أجل مواجهة المشاكل السابقة تم الرضوخ للكثير من الشروط التي يتعين القيام بها للحصول علي الأهلية المطلوبة. وهكذا دخلت الدولة في برامج للإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) ابتداء من سنة ١٩٨٥.

ويهدف هذا البحث إلي التعرف علي أهم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات مكافحة الفقر في موريتانيا.

د.الغوث ولد الطالب جدو العربي أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم التسيير كلية العلوم القانونية والاقتصادية ـ جامعة نواكشوط

وفي ضوء الهدف السابق يمكن طرح تساؤل رئيسي وهو ما هي أهم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات مكافحة الفقر التي طبقت في موريتانيا؟، مصحوبا بتساؤلات فرعية علي النحو التالي:
ما هي التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت تلك البرامج؟.
ما هي أهم السياسات المتبعة لمكافحة الفقر في موريتانيا؟.
وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، يتم تقسيم الدراسة إلي محورين: يتناول المحور الأول مضمون برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا، في حين تناول المحور الثاني مضمون سياسات مكافحة الفقر في موريتانيا.

المحور الأول: مضمون برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا

قبل التعرض لمضمون البرامج الإصلاحية التي طبقتها موريتانيا ولنتائجها، سنستهل هذا الفصل بتشخيص الأوضاع الاقتصادية التي كانت تعيشها البلاد في الفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج.
لقد شهدت موريتانيا أزمة اقتصادية حادة مابين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ تمثلت في حالة من عدم الاستقرار في القطاعات الأساسية، كانت بسبب البطالة والتصحر وتبعات حرب الصحراء الغربية كما تأثرت الثروة الحيوانية بالجفاف.
ولم تعد الثروة المعدنية التي كانت رائدة الآمال في السبعينيات من القرن العشرين ذات أهمية معتبرة بسبب التغيرات في السوق العالمية للحديد وانعكاساتها علي القطاع المنجمي في موريتانيا.
وقد عانت موريتانيا كغيرها من دول العالم الثالث من شح في الموارد المحلية الأمر الذي فرض عليها اللجوء إلي طلب التمويل الخارجي من أجل النهوض بتنميتها، فهي تعاني من مشكلة الديون الخارجية وما يتبعها من انعكاسات اقتصادية واجتماعية، والمتمثلة أساسا في تعميق التبعية الاقتصادية للخارج والانخفاض الملحوظ في مستوي المعيشة إضافة إلي ظهور موجات تضخمية.
وابتداء من بداية الثمانينات من القرن العشرين، وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي اتجهت موريتانيا إلي المؤسسات الدولية من أجل وضع برنامج إصلاحي.
ويمكن تلخيص أهم أسباب تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في مجموعة من العوامل منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي نذكر منها ما يلي:

أ ـ العوامل الخارجية:

إذا نظرنا إلي البعد الدولي نجد أن أهم الأسباب التي دعت الدول إلي تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي هو انفجار أزمة الديون الخارجية في سنة ١٩٨٢

داخل اقتصادات الدول النامية، ومن ثم حثت هذه الدول علي تطبيق السياسات التالية:[١]

١ـ الركود الاقتصادي الذي تعاني منه هذه الدول بدرجات متفاوتة

٢ ـ مواجهة المنافسة في السوق الدولي من الدول حديثة التصنيع

٣ ـ ارتفاع أسعار الطاقة العالمية في السبعينات من القرن العشرين

٤ـ التغيرات العميقة في البيئة الاقتصادية العالمية، ولعل أهم ما يميز القطاع الاقتصادي العالمي هو ازدياد درجة الاعتماد المتبادل بين أجزاء العالم وظهور العولمة الاقتصادية ، وانضمام معظم الدول إلي منظمة التجارة العالمية، وقد أدت هذه التغيرات إلي خلق بيئة تشجع الإصلاح الاقتصادي.

ب ـ العوامل الداخلية:

يعتبر من أهم العوامل التي دفعت موريتانيا إلي تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ، مايلى :

١ ـ انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلي السالب

٢ ـ تراجع فجوة الاستثمار إلي حوالي ٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٨٢.

٣ ـ عجز في الموازنة العامة قدره ٨% من الناتج المحلي الإجمالي

٤ ـ تزايد عبء الديون الخارجية حيث وصل مجموع الدين الخارجي إلي الناتج المحلي الإجمالي إلي ١٦٢,٦٧%، و٢٢٩% في سنتي ١٩٨٢، ١٩٨٥ علي التوالي، بينما وصل مجموع خدمة الدين الخارجي إلي الصادرات من السلع والخدمات إلي ٣٧٠,٧% في سنة ١٩٨٢ وإلي ٣٧٨,٩% في سنة ١٩٨٥.

٥ ـ وصول العجز الخارجي إلي ٢٦% من الناتج المحلي الإجمالي.[٢]

٦ ـ ارتفاع معدل التضخم إلي أكثر من ١٤%.

٧ـ ارتفاع الفجوة بين الادخار والاستثمار. (الجدول ١) يوضح اتساع هذه الفجوة وتطورها.

٨ ـ عدم الاستقرار السياسي (تعاقب خمسة رؤساء علي حكم البلاد في الفترة من (١٩٧٨ ـ ١٩٨٤).

الجدول(١) يوضح الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي خلال الفترة (١٩٧٠ -٢٠١١)

السنوات	إجمالي الاستثمار المحلي	إجمالي الادخار المحلي	الفجوة بين الاستثمار والادخار	نسبة تغطية الادخار للاستثمار	نسبة حجم الفجوة إلي الاستثمار
١٩٧٠	٢٥٥٩	٣٤٥١	(٩٨٢)	١,٣٥	(٠,٣٨)
١٩٧١	٢٨٧٣	٣٨٢٣	(٩٥٠)	١,٣٣	(٠,٣٣)
١٩٧٢	٤٠٦٥	٣٦٨٦	٥٧٦	٠,٩١	٠,١٤
١٩٧٣	١٢٨٤	١٤٥٤	(١٧٠)	١,١٣	(٠,١٣)
١٩٧٤	٣٠٢٣	١٠٨٢	١٩٤١	٠,٣٦	٠,٦٤
١٩٧٥	٧٠٦٩	٢٦٧٤	٤٣٩٥	٠,٣٨	٠,٦٢
١٩٧٦	١٠٠٠٣	٦٩٥	٩٣٠٨	٠,٠٧	٠,٩٣
١٩٧٧	٩٦٣٠	(٣١٢)	٩٩٤٢	(٠,٠٣)	١,٠٣
١٩٧٨	٧٧٨٣	(١٢)	٧٧٩٥	(٠,٠٠)	١,٠٠
١٩٧٩	٧٥٣٨	(١٨٩)		(٠,٠٣)	١,٠٣
١٩٨٠	١١٧٨٦	٢٢٤٠	٧٧٢٧	٠,١٩	٠,٨١
١٩٨١	١٥١٢٣	٤٥٥٥	٩٥٤٦	٠,٣٠٠	٠,٧٠
١٩٨٢	١٨٢٩٤	١١٧٣		٠,٠٦	٠,٩٤
١٩٨٣	٧٦٩٥	(٥٢٣٩)	١٠٥٦٨	(٠,٦٨)	١,٦٨
١٩٨٤	١١٦٢٢	(٨٦٣)	١٧١٢١	(٠,٠٧)	١,٠٧
١٩٨٥	١٣٣٧٧	٤٨٢٤		٠,٣٦	٠,٦٤
١٩٨٦	١٤٣٩٧	٩٦٧٠	١٢٩٣٤	٠,٦٧	٠,٣٣
١٩٨٧	١٤١٤٧	٩٤٧٦	١٢٤٨٥	٠,٦٧	٠,٣٣
١٩٨٨	١٣٣٦٨	٧٥٤٣		٠,٥٦	٠,٤٤
١٩٨٩	١٢٢٥١	٦٦٣٠	٨٥٥٣	٠,٥٤	٠,٤٦
١٩٩٠	١٢٣٠٠	٢٣٤٨	٤٧٢٧	٠,١٩	٠,٨١
١٩٩١	١٤٧٦١	٩٠٨٩		٠,٦٢	٠,٣٨
١٩٩٢	١٥٦٧٥	٦٠١٢	٤٦٧١	٠,٣٨	٠,٦٢
١٩٩٣	١٧٣٧٨	١٠٥١٥	٥٨٢٥	٠,٦١	٠,٣٩
١٩٩٤	١٨٨٩٧	١٥٢٦		٠,٠٨	٠,٩٢
١٩٩٥	٢١٥٥٢	١٤٣٥٨	٥٦٢١	٠,٦٧	٠,٣٣
١٩٩٦	٢٣٨٥٣	٧٥٩٦	٩٩٥٢	٠,٣٢	٠,٦٨
١٩٩٧	٢٧٦٧٩	٦٠٩٥		٠,٢٢	٠,٧٨
١٩٩٨	٢٧٧٨٠	١٦٨١٠	٥٦٧٢	٠,٦١	٠,٣٩
١٩٩٩	٢٨١١٠	١٨١٥٠		٠,٦٥	٠,٣٥
٢٠٠٠	٣٠٢٣٥	٢٠٢٧٠	٩٦٩٣	٠,٦٧	٠,٣٣
٢٠٠١	٢٥٨٩٩	٢٠٦١٤		٠,٨٠	٠,٢٠
٢٠٠٢	٢٧٣٢٤	٢٢٤٥٦	٦٨٦٣	٠,٨٢	٠,١٨
٢٠٠٣	٢٨٨٢٦	٢٤٤٠٠		٠,٨٥	٠,١٥
٢٠٠٤	٣٠٤١٢	٢٦٤٥٠	١٧٣٧١	٠,٨٧	٠,١٣
٢٠٠٥	٣٢٠٨٥	٢٨٦١٣	٧١٩٤	٠,٨٩	٠,١١
٢٠٠٦	٣٣٨٤٩	٣٠٨٩٤	١٦٢٥٧	٠,٩١	٠,٠٩
٢٠٠٧	٣٥٧١١	٣٣٣٠٢		٠,٩٣	٠,٠٧
٢٠٠٨	٣٧٦٧٥	٣٥٨٤٢	٢١٥٨٤	٠,٩٥	٠,٠٥
٢٠٠٩	٣٩٧٤٧	٣٨٥٢١	١٠٩٧٠	٠,٩٧	٠,٠٣
٢٠١٠	٤١٩٣٣	٤١٣٤٨		٠,٩٩	٠,٠١
٢٠١١	٤٣٩٣٣	٤٣٣٤٨	٩٩٦٠	٠,٩٩	٠,٠١
			٩٩٦٥		
			٥٢٨٥		
			٤٨٦٨		
			٤٤٢٦		
			٣٩٦٢		
			٣٤٧٢		
			٢٩٥٥		
			٢٤٠٩		
			١٨٣٣		
			١٢٢٦		
			٥٨٥		
			٥٥٨		

المصدر:مجلة فكر العلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية، العدد١، مجلة علمية متخصصة تصدرها جامعة محمد الخامس، الرباط ـ المغرب ٢٠٠٨، ص ٨٩. الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الخصخصة في موريتانيا.

(*) الأوقية هي عبارة عن العملة الموريتانية، وقد تم إصدارها بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٧٣ ويساوي دولار أمريكي واحد ما قيمته ٤٧ أوقية عند إنشاء العملة، وسعر صرف العملة في سنة ٢٠١١ واحد دولار يساوي ٢٩٠ أوقية.

ـ البيانات من إعداد الباحث انطلاقا من عدة مصادر مختلفة ابتداء من سنة ٢٠٠٠.

يظهر من تحليل البيانات السابقة أن الادخار المحلي كان يفوق حجم الاستثمار المحلي خلال السنوات (١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٣)، ثم بدأ بعد ذلك يتقلص بشكل واضح حيث سجلت الفجوة بين الادخار والاستثمار أرقاما كبيرة ووصلت إلي أعلي مستوي لها في سنة ١٩٨٢ حيث كانت (١٧١٢١ مليون أوقية) ويعكس ذلك ضرورة البحث عن مصدر لتمويل هذا العجز الخطير. ولقد كان الحل هو اللجوء إلي الاقتراض من الخارج رغم ما يحمله من مخاطر.

وتنشأ فجوة الموارد المحلية من خلال زيادة الاستثمارات التنموية المطلوبة لانجاز معدلات النمو المستهدفة عن حجم المعروض من المدخرات المحلية. والاستعانة بالتمويل الخارجي تتزايد أو تتناقص تبعا لمدي كفاية الموارد المحلية لتمويل برامج الاستثمارات التنموية.

ويعتبر من أهم العقبات التي واجهها الاقتصاد الموريتاني في مسيرته التنموية هو ضعف المدخرات المحلية الذي مثل نقطة ضعف ، وقصور أمام عملية التنمية، واتساع هذه الفجوة هو الدافع الأساسي لتزايد اعتماد الاقتصاد الموريتاني علي التمويل الخارجي.

وفي بداية الثمانينيات من القرن العشرين كانت نسبة تغطية الموارد المحلية للاستثمارات الإجمالية سالبة، حيث بلغت الفجوة في سنة ١٩٨٣ (١٢٩٣٤ مليون أوقية)، إذ قدرت نسبة الفجوة إلي الاستثمار ب ١٦٨%، لكنها انخفضت بعد ذلك. ومع بداية التسعينيات من القرن العشرين بدأت في التزايد في بعض الأحيان إلي أن بلغت أعلي نسبة لها في سنة ١٩٩٧ حيث قدرت هذه الفجوة ب (٢١٥٨٤ مليون أوقية)، أي أن حجم الفجوة إلي الاستثمارات بلغت نسبتها ٧٨%، لكنه ابتداء من سنة ٢٠٠٠ بدأت هذه الفجوة تتقلص. وهو ما يمكن تفسيره من بين أمور أخري من جهة إلي زيادة المدخرات المحلية نتيجة لزيادة وفاعلية تحصيل الضرائب، ومن جهة أخري إلي مكافحة الفساد ، وترشيد النفقات ، وحسن استغلال الموارد المحلية ، واتضح ذلك جليا في السنوات الأخيرة، حيث قدرت نسبة الفجوة في سنة ٢٠١٠ ب (٠,٩٩) بينما تراجعت نسبة الفجوة إلي الاستثمارات حيث وصلت إلي (٠,٠١) وهي أدني نسبة لها طيلة الفترة.

وخلال فترة الدراسة اتسمت مساهمة المدخرات المحلية في تغطية الاستثمارات الإجمالية بشكل عام بالعجز نتيجة لانخفاض حجم المدخرات.

ويعود الانخفاض في حجم الادخار المحلي إلي:
- ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك
- ضعف القطاع الخاص المحلي
- غياب الآليات التي تعمل علي تعبئة المدخرات المحلية

وتعتبر حرب الصحراء والجفاف والركود الاقتصادي العالمي ، وتزايد صعوبة شروط الاقتراض، وسوء تسيير الاستثمارات ، وسوء إدارة القروض الخارجية والاقتصاد بشكل عام، وسلسلة الانقلابات العسكرية، وعدم الاستقرار السياسي، كل هذه الأسباب كانت فاعلة في أداء الاقتصاد الموريتاني ، حيث تزايدت الأسعار وارتفعت معدلات البطالة ، وتناقص كم وكيف الخدمات العامة (التعليم والصحة) وانخفضت مستويات المعيشة. ومن أجل التغلب علي هذه الوضعية الاقتصادية قررت الحكومة الموريتانية الدخول مع الصندوق والبنك الدوليين في مفاوضات لوضع برنامج تصحيحي يعيد التوازن ، ويخفض الاختلالات ، ويرفع من أداء الاقتصاد القومي ، ويزيد من الجدارة الائتمانية من أجل تحسين وضعية الأداء الخارجي للاقتصاد الموريتاني.

وقد تطلب تصحيح هذه الأوضاع وضع برامج للإصلاح الاقتصادي والمالي، وهذه البرامج كلها تأخر تنفيذها سنة عما كان مقررا.

وقد نصت هذه البرامج علي الأهداف التالية:
- الرفع من معدلات نمو الناتج المحلي
- تخفيض معدلات التضخم
- تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية
- القضاء علي عجز الحساب الجاري أو التخفيض منه
- القضاء علي عجز الموازنة العامة أو التخفيض منه
- تخفيض حدة أزمة الديون الخارجية

والبرامج التي طبقت مرت بعدة مراحل، وسوف نتعرض لمضمون هذه البرامج الإصلاحية التي تم تطبيقها في الجزء الموالي:

أولا: برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (١٩٨٥ - ١٩٨٨):

يهدف برنامج التقويم الاقتصادي والمالي إلي تحقيق الأهداف التالية:[٣]
- الوصول إلي معدل نمو سنوي حقيقي للناتج المحلي الإجمالي قدره ٤% بحيث يفوق معدل النمو السنوي للسكان الذي يصل إلي ٢,٤%.
- تخفيض فجوة الاستثمارات العمومية لتصل إلي ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان ٣٠% في الفترة ما قبل ١٩٨٥.

ـ تقليص عجز الحساب الجاري إلي أقل من ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي ، بعد أن وصل إلي ٢٥% و٤٥% من الناتج في السنوات ما قبل ١٩٨٥.
ـ تحقيق التوازن في ميزانية الدولة وتكوين ادخار متزايد قدره ١٥% من الاستثمارات العمومية في سنة ١٩٨٨.
ـ تخفيض معدل التضخم إلي ٥% في سنة ١٩٨٨ بعد أن كان ١٥% في سنة ١٩٨٤.

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب وضع سياسات عديدة يلخصها البرنامج في النقاط التالية:

١ ـ السياسات المتعلقة بالمالية العامة:

تهدف هذه السياسات إلي تحقيق التوازن في ميزانية الدولة في سنة ١٩٨٦ وتحقيق فائض في الميزانية العامة قدره ٢٠% في سنة ١٩٨٨.

أ ـ الإيرادات العامة: لقد استهدفت سياسة الإيرادات العامة في إطار برنامج التقويم الاقتصادي والمالي زيادة حصيلة إيرادات ميزانية الدولة دون زيادة الضغط الجبائي.

وقد ركزت السنوات الأولي للبرنامج علي ضرورة وضع نظام ضريبي أكثر فائدة بحيث يعزز قدرات أجهزة التحصيل، كما شملت إجراءات إصلاح النظام الضريبي تقليل الإعفاءات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي ، كما تم تحسين الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحصيل رسوم الطوابع. وقد تمثلت أهم الإجراءات المتخذة في مجال الإيرادات العامة خلال فترة البرنامج في النقاط التالية:[٤]

ـ إجراء دراسات علي الضريبة في قطاعات المعادن والصيد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي القطاعات التي تحظي بأولوية كبيرة ضمن الاستراتجية التنموية للبرنامج نتيجة لما تتمتع به من قدرات علي النمو، كما أنها في نفس الوقت هي أهم القطاعات التي تساهم في تمويل إيرادات الخزينة العامة للدولة ، وبالتالي فإن إصلاح الضريبة الخاصة بهذه القطاعات يجب أن ينطلق من المصدرين المذكورين أيضا، بحيث يكون هذا الإصلاح قادرا علي المواءمة بين تشجيع تلك القطاعات ، وفي نفس الوقت الحصول منها علي أكبر إيرادات للميزانية.
ـ إصلاح نظام الضريبة علي الدخل وعلي أرباح المؤسسات.
ـ إعداد دراسة علي تبسيط هيكل التعريفة الجمركية وتوحيد معايير الحماية
ـ تعديل نظام الإعفاءات الضريبية والجمركية ونظام الضرائب علي قطاعات التصدير

ـ إصلاح الضريبة علي الشركات